جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية

المرحلة الثانية

المادة / التنمية والتخطيط

أستاذة المادة : م.د. فاطمه ابراهيم طعمه

الإميل / Fatimah.tuamah471@tu.edu.iq

نظريات التنمية

نظريات التنمية

هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة وتعكس وجهات نظر أصحابها، وسوف يتم استعراض العديد من النظريات بشيء من الإقتضاب، بحيث نوضح مدى تطور هذه النظريات ومساهمتها في ظهور وصياغة الفكر التنموي الحديث.

أولاً : النظريات الإقتصادية

تشمل وجهات نظر عديدة أهمها ما يلي:

١- **التحليل الكلاسيكي:**

اهتم (آدم سميث) بمشكلة التنمية الإقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الإقتصادي وما هي العوامل التي تعوقه، فوجد أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، ولا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد "آدم سميث" حاجة الإقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي ، إلا أنه اعتقد بوجود قيود توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية. غير أن (مالتوس) كان يخالف هذه النظرة، ويرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستنعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل، أما "ريكاردو" فقد اعتبر كذلك أن عملية التنمية هي متجددة ذاتيا، ويقر بالوصول إلى حالة من الركود في النهاية في كافة الإقتصاديات نتيجةً للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية .

٢- **التحليل النيوكلاسيكي**:

تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالتنمية الإقتصادية، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل. وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الإدخار، وأن هذا الأخير يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الإستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشيعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وعليه فإن إضافة النيوكلاسيك

تمثلت في الإهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات الإقتصادية الصغيرة، كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وأن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية .

٣- نظرية المراحل التاريخية لروستو:

يرى (روستو) في نظريته عن مراحل النمو أن المجتمعات لا بد وأن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم، هذه المراحل في تسلسلها هي (مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للإنطلاق ، مرحلة الإنطلاق ، مرحلة المضي نحو النضج ، مرحلة شيوع الإستهلاك الواسع).

تمثل مرحلة الإنطلاق أهم مرحلة لأنها تعتبر أولى سمات المجتمع المعاصر حيث يتمكن فيها

المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، وكذا لعلاقتها وتأثيرها في مجال سياسة المساعدات الخارجية، ونمو القطاعات الصناعية بمعدلات عالية وارتفاع ملحوظ في معدل الإستثمارات الداخلية والخارجية، وهكذا يرى (روستو) أن الدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة لا هي متقدمة تماما ولا هي متخلفة ، أما التي تضعها مظاهر حياتها الإقتصادية والإجتماعية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم، وعليه من أهم الدروس التي تضمنتها هذه النظرية هي إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لهذه المراحل، وبالتالي تقليد ومحاكاة المجتمعات المتقدمة وإتباع المراحل التاريخية لتطويرها لتصبح مجتمعات متقدمة باستخدام وسائل التنمية المتمثلة في العلم والتكنولوجيا.

٤- تحليل كينز والكينزيين:

بالنسبة لتحليل (كينز) فقد انصب على مواجهة البطالة والتي ستبقى مشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الإقتصاد القومي، كما حصر الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية والإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم الرأسمالي. أما النموذج التنموي لكل من (هارود ودومار) والذي يعتبر الإنتاج والنمو الإقتصادي كمحصلة للتفاعل بين العمل ورأس المال، وأن العمالة الكاملة تتحقق في الأمد القصير عندما يتساوى حجم الإستثمار مع حيم المدخرات، كما أن الإستثمارات طويلة الأمد تخلق طاقات إضافية للتوظيف مما يؤدي بدوره أيضا إلى مزيد من

الإدخار والإستثمار المتواصل. وعليه يتوقف معدل النمو الإقتصادي على طبيعة العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والإنتاج الإضافي المتولد عن الإستثمارات الأولية من جهة أخرى، كما أن هناك مستوى حرج للدخل الفردي يتمثل كحد أدنى للدخل يسمح بالنمو الإقتصادي، والذي يقابله حد أدنى للجهد يلزم لرفع مستوى الدخل الفردي بشكل يعظم العوامل المعززة للتنمية، ويقزم العوامل المعيقة لها وخاصة النمو السكاني المتزايد .

ثانياً - النظريات الإجتماعية النفسية

تقوم هذه المجموعة من النظريات على أساس الربط والعلاقة بين النمو الإقتصادي والتنمية من جهة والخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد في أي مجتمع من جهة أخرى، ومن أبرز المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظريات نجد: ماكليلاند، هيين، سملر، ليرنر وانجلز.

يرى (سملر) أن التحديث هو نتيجة التمايز في البناء الإجتماعي، والذي يبرز في قطاعات

اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغير سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغربي في تكوينه وتركيبه وثقافته، فالتحديث يؤدي إلى انتشار الحياة الغربية لأن النمو الإقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات إلى نفس النتيجة وهي التحديث.

أما "ماكليلاند" فيرى بأن التنمية هي المحصلة لمستويات الإنجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع، وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين والذي يحفزهم الإنجاز العالي والمغامرة والمخاطرة كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية المجتمعية في مراحل الطفولة الأولية من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والإجتماعية والتعليم، ويضيف "هيجن" إلى ذلك بأن النمو الإقتصادي يتحسن من خلال تشييع الشخصيات الخلاقة والإصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف إلى حالات أكثر تقدما تبنى على العلم والمعرفة والتكنولوجيا .

ثالثاً :- نظريات التنمية الشاملة

أخذت المساهمات الحديثة في نظرية التنمية الشاملة اتجاهين هما :

١- ركز الإتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة ذاتيا .

٢- بينما ركز الإتجاه الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عنها التنمية الشاملة والمتجددة.

لقد قدمت عدة تفسيرات لسبب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية شاملة سريعة مثل الشرك السكاني (تزايد السكان في الدول النامية يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل) ، تخصص الدول النامية في مجالات اقتصادية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن أو الإعتماد على تصدير المواد الزراعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية غير المواتية والمتمثلة في تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، فضلا عن عدم قدرتها على الإدخار وضعف الحافز على الإستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج.

أما عن العوامل المؤدية إلى تنمية شاملة متجددة فإنها تشمل عدة عوامل مثل العوامل الإقتصادية والتي تنطوي على مدى اعتناق مبدأ الحرية الإقتصادية من طرف الدولة، ومدى وفرة الهياكل الإجتماعية، مستوى التعليم والإستثمار في الموارد البشرية، نوعية الإدارة القائمة والإيديولوجية السياسية السائدة.

لذلك فإن كل مجتمع مطالب بأن يفكر في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الإعتماد على الذات وتطوير قدرات أفراده الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. ويعتبر (بول با ران) رائدا في الدعوة إلى (التنمية المستقلة) باعتبارها أحد أهم استراتيجيات التنمية الشاملة كرد فعل على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على الدول النامية.

من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا كبيرا ومستمرا تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الإقتصادي في تشخيص مصادر التنمية التي ظلت الظروف المحيطة بها هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتتبناها وتنظر في إطارها.